



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

رسالة مفتوحة الى السيد وزير الزراعة العراقي

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي*: رسالة مستعجلة إلى وزير الزراعة: ماذا نعمل بالفائض من المحاصيل الزراعية الغذائية الصيفية

من السهولة أن ترى الفائض من المحاصيل الزراعية الغذائية الصيفية في محافظات الوسط من العراق مثل (الرقبي والبطيخ والأعنا ب والبصل وغيرها والمنتجات الحيوانية من الحليب ومشتقاته) لا تباع عادة في أسواق منظمة على غرار الدول المتقدمة، بل على مفترق الطرقات والأسواق المؤقتة التي تنشأ ومن ثم تختفي بعد انتهاء الموسم الزراعي، إلى جانب الباعة المتجولون في الأحياء الشعبية وهي ظاهرة جديدة وتعد واحدة من إفرازات البطالة في العراق.

والمحزن في الأمر وأنت تشاهد أطفالاً وصغار الفلاحين يقيمون ببناء دكاكين من الطين والخشب على الطرق الرئيسية والفرعية للسيارات بين المدن والقصبات العراقية لبيع هذه المحاصيل (سريعة التلف) بأسعار زهيدة إلى حد ما بالمقارنة مع ما يستورد منها من الخارج من أجل ان يحصل على العوائد الحدية فقط. وبعبارة أخرى، الحصول على الأرباح الاعتيادية وهي لا شك واحدة من أبرز سمات الفقر في الريف العراقي، على اعتبار أن الفلاحين الصغار هم أفقر طبقات المجتمع العراقي في الوقت الحالي والمستحقين للدعم الحكومي الفعلي والفوري.

وبالطبع فإن هذا الموضوع لا يحتاج إلى متخصص دقيق في الزراعة، فالمواطن العادي الذي يراقب حركة الأسعار في الأسواق المحلية في هذا الوقت من السنة، سريعاً ما يتبادر إلى ذهنه السؤال التالي: ماذا يربح الفلاح العراقي من الجهود التي بذلها من وراء زراعة هذا المحصول الوافر؟ إن الجواب يأتيك سريعاً من الفلاح نفسه بالقول بأنه لا يحصل على الإيرادات (Revenue) المرجوة من زراعته بحيث تغطي حجم التكاليف (Total Cost) التي يدخل فيها



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

رسالة مفتوحة الى السيد وزير الزراعة العراقي

عنصر التنظيم (Entrepreneur) الذي يقوم به عادة هذا الفلاح إلى جانب عنصر العمل والذي يساهم فيه هو أيضا إلى جانب عائلته من (الزوجة والبنات والأبن).

وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فإن الانتاج في السنة أو الموسم الزراعي يصمم ويتقرر في ضوء الأسعار للسنة الماضية، وغالبا ما يعطي ذلك إشارات خاطئة للفلاح، مما يسبب في الكثير من الاحيان وقوع الانتاج الزراعي في مشكلة نسيج العنكبوت (Cobweb Theory) التي تفسر مشكلات الأسعار والدخول في القطاع الزراعي.

ومن الجدير بالذكر قبل اكتشاف النفط الخام والقيام بتصديره بكثافة ومن ثم هيمنة القطاع الاستخراجي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي العراقي منذ ستينيات من القرن المنصرم، كان العراق يعتمد على الصادرات غير النفطية ومنها السلع الزراعية والغذائية وفي مقدمتها الحبوب والشعير بالدرجة الأولى والتمور، وان هاتين السلعتين كانا يحددان ترتيب الدول المستوردة من العراق، وفي هذا الصدد مثلا كانت كل من الكويت والسعودية تحتل المرتبة الثالثة والخامسة عام 1958، والثانية والثامنة عام 1959، والثالثة والسابعة عام 1960 على التوالي.¹

هذا الواقع دفعني إلى كتابة هذه الرسالة إلى السيد وزير الزراعة، للتذكير بان العراق لديه القدرة على التصدير من المحاصيل الزراعية الغذائية في فصل الصيف، إذا ما تم التخطيط والعمل بشكل جدي، ومساعدة الفلاح العراقي الذي ضحى بكل شيء وخصوصا المرأة الريفية التي تعمل في الزراعة بنسبة 70% من القوى العاملة في القطاع الزراعي، كذلك لتخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة، والمحافظة على الخبرات الزراعية التي تقلصت نتيجة الانخراط في الجيش والشرطة والهدف الأبرز حماية دخول الفلاحين.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

رسالة مفتوحة الى السيد وزير الزراعة العراقي

وتأسيسا على ذلك نطرح بعض المقترحات للاستعداد للموسم المقبل على الأقل والذي سيشهد زيادة في العرض من هذه المحاصيل بعد عودة الإنتاج من المحافظات الشمالية وخصوصا من الموصل وصلاح الدين، وكما يلي:

1- العمل مع وزارة النقل والمواصلات وبالتعاون مع القطاع الخاص لإنشاء أسطول من الناقلات المبردة أو تطوير القائم منها إلى جانب بناء المخازن الغذائية، ومحاولة إحياء فكرة الاتفاقية القديمة لإنشاء سكك حديد بين (العراق والكويت) وتوسيعها لاحقا مع الدول الخليجية الاخرى.

2- تقديم التسهيلات إلى القطاع الخاص لإقامة الصناعات الغذائية والعصائر من الفائض عن استهلاك القطاع العائلي، بعد إجراء الدراسات الميدانية لتقدير حجم هذا الاستهلاك من قبل الدوائر الاحصائية والزراعية في المحافظات.

3- فتح فرص الاستثمار الاجنبي المباشر أمام الدول الخليجية والتي نعتقد بأنها تمثل خيارا ناجحا للاستثمار في القطاع الزراعي في العراق، فهذه الدول لها تجارب ناجحة جدا في العديد من الدول العربية مثل السودان والمغرب في المحاصيل الاستراتيجية، من خلال الإعلان على موقع وزارة الزراعة لتحديد مناطق ومواقع هذا الاستثمار وفرص نجاحه، وتشجيع الفلاح العراقي على قبول هذه الأفكار التي تصب في مصلحته والبلاد.

4- النظر إلى دعم الفلاح العراقي كواحدة من مقومات الأمن الوطني، كما هو الحال في العديد من الدول التي توفر الحماية لدخول المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

رسالة مفتوحة الى السيد وزير الزراعة العراقي

مثل السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة التي تخطط من قبل رؤساء الحكومات وليس من قبل وزراء الزراعة في دول الاتحاد الأوروبي.

5- غلق الحدود تماما من الشهر السادس إلى نهاية الشهر العاشر من كل سنة أمام دخول مثل هذه المحاصيل للعراق، لمنع ظاهرة الإغراق التجاري المتعمد التي تقوم به الدول المجاورة بشكل عام وإيران بشكل خاص مع مراقبة الاسعار من خلال إنشاء (جهاز إنذار) تشترك فيه منظمات المجتمع المدني.

(*) أستاذ التنمية الدولية/كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 2 تموز 2017

^أ عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الأولى، مطبعة الأزهر، بغداد، ص ص 157-159.